

## توثيق آراء الشيخ ناصر حول صناعة النفط بقلم : سارة أكبر

تشرفت بمعرفة الشيخ ناصر الصباح وعملت معه خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، رحمه الله. لقد أبهرني بشخصيته وبعمق تفكيره، إنه حقا كويتي أصيل فريد من نوعه من كافة الأوجه.

كنت أعمل خارج الكويت ولم أكن أعرف الكثير عما كان يحدث في الكويت، عندما طُلب مني الإنضمام إلى مجلس التخطيط في عام 2017، أدهشتني فعلاً معرفة الشيخ ناصر. إنه رجل بحجم الأمة، فيلسوف ومفكر وصاحب رؤية حقيقي وواقعي ولديه فهم عميق لكافة القضايا الحقيقية التي تواجه الكويت وتؤثر على مستقبلها.

لقد كانت الشيخ ناصر مهتمًا، على وجه التحديد، بمعرفتي الخاصة بالعراق وإيران حيث أنني كنت أعمل على الصعيد الاقليمي في صناعة النفط والغاز على مدار الاثنى عشر عامًا الماضية. كما أبدى الشيخ ناصر اهتماماً كبيراً جداً بفهمي ومعرفتي بأعمال النفط، والذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيرادات دولة الكويت.

كان حريصاً جداً على تطوير استراتيجية تهدف إلى المضي قدماً في سبيل تعزيز وتطوير استخدام موارد النفط والغاز في الكويت والإستفادة بأفضل شكل ممكن منها ولكن في نفس الوقت تنفيذ رؤية الكويت لعام 2035، والتي تدعو إلى تنويع الموارد الاقتصادية بخلاف النفط والغاز.

لقد كانت وجهة نظره حول مستقبل أعمال النفط والغاز واضحة تمامًا، فقد أدرك الشيخ ناصر أن القيمة الحالية لهذا المورد المحدود ستتضاءل مع مرور الوقت تحت ضغوط استراتيجيات تحول الطاقة التي يمر بها العالم الآن، خاصة وأن الإستثمارات تصب وتُوجّه الآن إلى مصادر الطاقة المتجددة لتتجاوز وتحل محل استثمارات النفط والغاز، وعليه فقد بات رأس المال المتاح لأعمال النفط والغاز محدوداً للغاية تحت وطأة الضغوطات السياسية التي تنفذها العديد من الحكومات والمؤسسات.

وضعت الحكومات في الولايات المتحدة وأوروبا أهدافاً مختلفة لوقف الاعتماد على النفط والغاز كوقود لتوليد الكهرباء وتعزيز استخدام الأنظمة الحديثة للتشجيع على

توليد الكهرباء من مصادر متنوعة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح من داخل البلاد وخارجها.

استمد الشيخ ناصر وجهات نظره من قراءاته وتفاعله مع المختصين الذين يرون وبعمق مدى تأثير التكنولوجيا على مستقبل النفط والغاز المرتبط بجميع جوانب الحياة الأخرى بما في ذلك التخطيط الحضري للمدن وأنواع وظائف المستقبل. في إحدى الجلسات التي كنا نناقش فيها المخطط الرئيسي الرابع مع الشركة الاستشارية، فاجأ الشيخ ناصر المستشارين بآرائه حول تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الافتراضات المستخدمة في عملهم. وقد وجّه المستشارين حول طريقة التفكير في استخدام التكنولوجيا في مفاهيم وضع وتصميم الخطة وشارك بورقة تصف الثورة الصناعية الرابعة. وطلب من الاستشاريين النظر في تطوير مفاهيم الاقتصاد وكيفية نسج ذلك مع جميع الخطط المستقبلية لدولة الكويت.

أما بالنسبة لأعمال النفط والغاز في الكويت، فقد كانت لديه مسألتان مهمتان ركز عليهما، المسألة الأولى كانت تتعلق بكيفية الحفاظ على القدرة التنافسية لقطاع النفط والغاز لدينا، إذ تمثلت نقاط القوة الرئيسية لدينا بالتكلفة المنخفضة لأعمال تطوير وإنتاج النفط والغاز، ولكن للأسف خلال السنوات القليلة الماضية، ارتفعت تكاليف الإنتاج إلى مستويات غير مقبولة، وكان الشيخ ناصر حريصاً جداً على الحد من التكاليف والحفاظ على ميزتنا التنافسية. ولقد أدرك تمامًا أن إحدى الطرق الرئيسية لخفض التكاليف هي استخدام الطاقة المتجددة في تطوير حقول النفط والغاز وبالتالي تعزيز الاستفادة من مصدري النفط والغاز في الصادرات وتصنيع المنتجات.

كما دعا الشيخ ناصر إلى وضع أهداف بنسبة 100% لاستبدال الوقود المحترق لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح سواء في الحقول النفطية أو في الكويت بشكل عام. ولقد انتقد باستمرار الأهداف المنخفضة التي حددتها الحكومة عند 15% ولم يدرك سبب عدم تمكننا من تحقيق 100% في بلد كان يجري أبحاثاً على مدار الأربعين عامًا الماضية حول مصادر الطاقة المتجددة ولديه ضوء شمس بنسبة 90% خلال عام.

كان يرى أن الوضع الحالي ليس مستدامًا وأن الحكومة لا تتبنى أجندة الاستدامة بأكملها ، فقد كان حريصًا جدًا على وضع حلول عملية مستدامة في سياق تنفيذ الخطط ، بما في ذلك تعزيز الأعمال الكيميائية الفنية perchem التي رأى بأنها ورقة الإنقاذ اليوم للنفط والغاز.

أما بالنسبة لصناعة الكيماويات البترولية ، فقد كان الشيخ ناصر واضحًا جدًا حول كيفية المضي قدمًا لتعزيز وزيادة قيمة النفط والغاز ، فقد أدرك أن هناك قيمة أكبر يمكن توليدها من كل برميل نفط إذا تم معالجته محليًا وتوليد المزيد من المنتجات والمواد الكيميائية.

لذلك طلب تطوير إستراتيجية شاملة هدفها الرئيسي هو كيفية توسيع صناعة البتروكيماويات في الكويت بقيادة من قبل القطاع الخاص بدلاً من الحكومة أو المشاركة والتضافر مع المؤسسات الحكومية لتطوير تلك الصناعة.

في إحدى المناقشات التي أجريناها، أدرك أنه حتى كحول الإيثانول الذي يحتوي على العديد من الاستخدامات الصناعية يتم استيراده من الهند. وكذلك الحال عندما أدرك أننا نستورد البنزين بشكل موسمي. ليس لدينا طاقة تكرير كافية لتغطية الطلب المحلي على البنزين خلال فترات معينة من السنة. وكان ذلك غير مقبول بالنسبة له وكان يعتقد بأن القطاع الخاص في الكويت قادر على إنشاء مثل هذه الصناعات وعليه القيام بلك بالتنسيق مع الحكومة. لذلك كنا بصدد تطوير استراتيجية شاملة حول كيفية تعزيز صناعة البتروكيماويات ووضع الكويت على خريطة العالم للبتروكيماويات . وفي الوقت نفسه ، أدرك أن هذا لا ينبغي أن تقوم به الحكومة وحدها ، وأن هناك دورًا كبيرًا للقطاع الخاص لقيادة هذه الاستراتيجية. ولكن من أجل القيام بذلك، تحتاج الحكومة بصفتها جهة تنظيمية إلى وضع سياسة مناسبة لتنظيم الأعمال ودعم تلك الصناعة.